مؤتمر يورومني ٢٠١٠

إشادة دولية بسياسات المملكة الاقتصادية

تأثر المملكة بالأزمة المالية العالمية كان محدودًا، والحكومة تواصل تنفيذ برنامجها الاستثماري لتحفيز النمو.

أكد معالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، وزير المالية، أن الاقتصاد العالمي يشهد بوادر تعاف من أسوأ أزمة مالية شهدها العالم، منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، على الرغم من ضبابية الأوضاع في منطقة اليورو.

جاء ذلك خلال افتتاح معاليه مؤتمر اليورومني ٢٠١٠، الذي شارك فيه نخبة من المسؤولين والاقتصاديين، وعلى رأسهم معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، إضافة إلى الدكتور محمد الجاسر محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وصاحب السمو الملكي الأمير جويلوم، ولي عهد دوقية لوكسمبورج، ورئيس شركة التصنيع وخدمات الطاقة السعودية «تصنيع» سعادة الأستاذ مبارك الخفرة، بجانب ١٢٠٠ شخصية اعتبارية من صناع القرار وكبار ممثلي قطاعات المال والأعمال والتجارة.

وأشار العساف إلى توقعات صندوق النقد الدولي الأخيرة التي تدل على نمو الاقتصاد العالمي بواقع ٤,٢٥٪ في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وهذا المعدل أبطأ من المعتاد في فترات التعافي السابقة، فضلاً عن أنه غير متوازن، حيث إنه يأتي قويًا في الدول الناشئة والنامية، وضعيفًا

العساف:

توقعات صندوق النقد الدولي الحديثة تدل على نمو الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٠-٢٠١١

الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، وزير المالية

الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، محافظ المؤسسة العامة للتقاعد

في الدول المتقدمة.

وعلى الرغم من هذا التعافي إلا أن الاستقرار لم يترسخ بعد. ومن المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي، هشاشة المالية العامة، وارتفاع نسبة الدين العام في عدد من الدول، خصوصًا المتقدمة، لذا فالمهمة الأساسية تكمن في ضبط أوضاع المالية العامة في تلك الدول مع مراعاة عدم سحب حزم التحفيز حتى يتأكد الانتعاش.

وكان للجهود الدولية التي بذلت لمواجهة الأزمة، ومن أبرزها ما أقرته دول مجموعة العشرين من حزم تحفيز، الأثر الكبير في تحاشي انهيار النظام المالي العالمي والدخول في كساد اقتصادي كبير. كما أثبتت الأزمة أن التعاون الاقتصادي والتنسيق الدولي أمران ضروريان للاقتصاد العالمي. وإدراكًا لذلك، فقد قررت دول مجموعة العشرين في قمتها في بيتسبيرج بالولايات المتحدة الأمريكية في شهر سبتمبر الماضي، أن تكون المجموعة هي المحفل الرئيس للتعاون الاقتصادي بين دول المجموعة في اعتراف صريح بأن العالم قد تغير ويحتاج إلي مجموعة أكثر تمثيلاً للاقتصاد العالمي من مجموعة السبع.

وكان تأثر اقتصاد المملكة العربية السعودية، بفضل السياسات الاقتصادية الملائمة التي سارت عليها الحكومة خلال السنوات الماضية محدودًا، وأشاد بنتائجها المؤسسات المالية الدولية والمتابعون لتطورات الأزمة المالية الدولية، وتواصل الحكومة تنفيذ برنامجها الاستثماري في سعي منها لتحفيز النمو وإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين. حيث بلغت الزيادة في الإنفاق الاستثماري في ميزانية هذا العام ١٦٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٩، والذي بدوره زاد بنسبة ٣٦٪ عن العام الذي سبقه، وتتحدد أولويات هذا الإنفاق، ويتم تخصيصها وتوزيعها على المجالات المختلفة، ومنها مشاريع البنية التحتية، بناء على أولويات الجهة المعنية ومتطلبات خططها التنموية، أخذًا في الحسبان سقف الإنفاق الحكومي المحكوم بالإيرادات المتوقعة.

كما بلغ ما صرف على المشاريع عام ٢٠٠٩ نحو ١٨٠ مليار ريال، بزيادة ٣٧٪ عن عام ٢٠٠٨، وبلغ عدد العقود التي أجازتها وزارة المالية في عام «٢٠٠٩» ١٦٣٩ عقدًا، «وهي العقود التي تتجاوز قيمتها ٥ ملايين ريال» بمبلغ ١٢٦,٨٨ مليار ريال، بزيادة نسبتها ٢٤٪ عن عام ٢٠٠٨، كما أجازت الوزارة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر إبريل الماضي ٦٥٢ عقدًا بقيمة تصل لنحو ٤٠ مليار ريال. وهذا التوسع في الإنفاق الاستثماري، إضافة إلى الإنفاق المتزايد على التشغيل والصيانة وتوريد الخدمات الأخرى، يفتح فرصًا كبيرة للقطاع الخاص.

وبحث المؤتمر الأهمية الكبرى التي تمثلها الاستثمارات الخاصة وتنويع مصادر الاقتصاد، ودورهما المهم في تجنب أي نتائج سلبية في قطاعات أخرى من الاقتصاد المحلي، إضافة إلى ملف اعتماد الاقتصاد السعودي المفرط على النفط الذي يمثل أحد المخاطر بعيدة المدى التي تواجه نمو اقتصاد المملكة، حيث تمثل عائدات النفط

الخراشي:

المؤسسة العامة للتقاعد تؤدي دورًا حيويًا في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال استثماراتها المتنوعة

النسبة الأعلى من دخل المملكة.

من جهة أخرى، أكد معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، خلال مشاركته في جلسات المؤتمر، أن المؤسسة ماضية في لعب دور أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، من خلال مشاريعها المستقبلية، وحرصها على إدارة مواردها المالية وتنميتها بما يحقق أهدافها الاستثمارية على المدى الطويل، وبشكل يضمن لها الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية.

وتؤدي المؤسسة العامة للتقاعد دورًا حيويًا في خدمة الاقتصاد السعودي وتنميته بشكل عام، وخدمة المستفيدين من أنظمة التقاعد بشكل خاص، من خلال استثماراتها، لا سيما العقارية منها، والتي تضم مشروع مركز الملك عبدالله المالي، ومشروع مجمع الاتصالات وتقنية المعلومات، والمشاريع المستقبلية.

ولعبت المؤسسة، منذ تأسيسها عام ١٣٧٨هـ، دورًا مهمًا ومتعددًا في أبعاده الاجتماعية والتنموية والاقتصادية، من خلال توفير الحماية الاجتماعية والمظلة التأمينية لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين، عبر تأمين مورد مالي لهم بعد انتهاء خدماتهم يوفر لهم حياة كريمة، حيث استفاد من نظام التقاعد، عبر مسيرة المؤسسة التي دامت أكثر من نصف قرن، ما يزيد على ١,٢ مليون شخص، صُرف لهم ولأسرهم ٢٧٤ مليار ريال حتى نهاية عام ٢٠٠٩.

وجاء البعد الاقتصادي والتنموي الذي تلعبه المؤسسة كثمرة للتخطيط والإدارة الجيدة للموارد والرؤية الاستثمارية، من خلال المشاريع العملاقة ذات الموارد الاقتصادية والبعد التنموي والحضاري، والتي من أهمها مشروع مركز الملك عبدالله المالي، ومشروع مجمع الاتصالات وتقنية المعلومات، اللذان يصنفان في عداد المشاريع التنموية الحضارية التي يتعدى هدفها تحقيق العائد المادي، بحيث

معالي المحافظ، وبجواره معالي وزير النقل خلال المشاركة في جلسات المؤتمر

المؤتمر شهد حضورًا كبيرًا من المهتمين وكبار ممثلي قطاعات المال والأعمال والتجارة

المعرض المصاحب للمؤتمر

الإنفاق الحكومي على المشاريع في عام ٢٠٠٩ بلغ ١٨٠ مليار ريال

تشكل قيمة مضافة إلى الاقتصاد الوطني، وتمثل واجهة حضارية راقية تعزز نهضة المملكة الشاملة كإحدى الدول الناهضة، التي تكرس حضورها الدولي بقوة.

وتحرص المؤسسة على أن تكون النسبة العظمى من استثماراتها محلية بشكل يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، والتي تشكل الاستثمارات في المشاريع العقارية جزءًا مهمًا منها، ولا سيما مشروع مركز الملك عبدالله المالي المقام في الرياض بمساحة ١,٦ ملايين متر مربع، والذي يعد من أحد المركز المالية الرئيسة في العالم لوجوده في أحد أكبر اقتصادات المنطقة، وهو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، من حيث الحجم والتنظيم والمواصفات التقنية والتجهيز.

وسيضم المركز جميع المؤسسات المالية العاملة في القطاع المالي مثل: مركز التداول، وهيئة السوق المالية، وشركات الوساطة وتقديم الخدمات الاستثمارية والمالية، وسوق السلع والخدمات البنكية، وشركات التأمين، ومن ثم سيوفر المركز العديد من الآثار الإيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة والمنطقة، ومنها المساهمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل ممارسة الأعمال المالية والاستثمار في المملكة عبر توفير بيئة عمل عالية الجودة تجمع المؤسسات المالية في مكان واحد، وخلق فرص وظيفية جديدة للقوى الوطنية العاملة، وتلبية حاجات التدريب والتطوير بإقامة أكاديمية مالية وقاعات للمؤتمرات والمعارض، وخدمة المجتمع المحلي وجذب المستثمرين من خلال توفير مبان خدمية ذات جودة عالية من فنادق ومراكز تجارية وترفيهية ورياضية داخل المركز.

ومن مشاريع المؤسسة التي تشكل إضافة حقيقية إلى النهضة التنموية التي تشهدها البلاد، مشروع مجمع الاتصالات وتقنية المعلومات في الرياض، الذي تم الانتهاء من أعمال البنية التحتية فيه وتم البدء في تنفيذ مباني المجمع، الذي صمم ليكون مركزًا لأحدث شبكات الاتصال ونظم تقنية المعلومات، بحيث يحتوي على أنشطة تصنيع منتجات عالية التقنية في مجالات تقنية المعلومات، وأنشطة أعمال البحث والتطوير وخدمات التعليم والتدريب والاستثمارات الفنية، والذي يهدف إلى زيادة قوة المنافسة العالمية لشركات تقنية المعلومات في المملكة، وجذب رؤوس الأموال إلى قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، وتطوير القوى العاملة الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأكد معالي المحافظ أن المؤسسة العامة للتقاعد لعبت دورًا حيويًا مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة من خلال استثماراتها السابقة والحالية، وستستمر، أيضًا، في استثماراتها المستقبلية، والتي منها مشروع أبحر في جدة وهو أول مشروع سكني على مستوى المملكة يحتوي على ١٥٠٠ وحدة سكنية وأسواق تجارية، ويهدف إلى تلبية نحو ١٠٪ من احتياج السوق من الوحدات السكنية خلال الأعوام العشرة المقبلة، إلى جانب خلق تنمية مستدامة في مدينة جدة ذات أثر عمراني واقتصادي واستثماري وبيئي. ■